الأمم المتحدة

E/CN.6/2009/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 December 2008
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الثالثة والخمسون
٢-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت
الرسائل المتعلقة بوضع المرأة

الأعمال المقبلة للفريق العامل المعني بالرسائل المتعلقة بوضع المرأة

تقرير الأمين العام

موجز

يصنف هذا التقرير الآراء الخطية الإضافية أو المستكملة الواردة من الدول الأعضاء بشأن الأعمال المقبلة للفريق العامل المعني بالرسائل المتعلقة بوضع المرأة.

020109 020109 08-62780 (A)

أولا – مقدمة

١ – قررت لجنة وضع المرأة بموجب مقررها ١٠١/٥٢ المعنون ”الأعمال المقبلة للفريق العامل المعني بالرسائل“ إرجاء نظرها في الأعمال المقبلة للفريق العامل المعني بالرسائل المتعلقة بوضع المرأة حتى دورتها الثالثة والخمسين. وطلبت إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن الأعمال المقبلة للفريق العامل يصنف الآراء الخطية الإضافية أو المستكملة للدول الأعضاء الواردة منذ إعداد التقرير السابق في الموضوع (E/CN.6/2004/11 و Add.1 و 2).

٢ – وحتى ٢٩ أيلول/سبتمبر، ردت الدول التسع التالية على طلب إبداء الآراء الموجه من الأمين العام وفقا للمقرر ١٠١/٥٢: الاتحاد الروسي وأذربيجان وتايلند وسويسرا وفرنسا (باسم الاتحاد الأوروبي) ولبنان ومدغشقر ومصر والمغرب. وترد هذه الآراء أدناه.

ثانياً – الآراء الخطية الواردة من الدول الأعضاء بشأن الأعمال المقبلة للفريق العامل المعني بالرسائل المتعلقة بوضع المرأة

٣ – لم يعرب كل من أذربيجان والمغرب عن أي اعتراض على إرجاء النظر في الأعمال المقبلة للفريق العامل المعني بالرسائل المتعلقة بوضع المرأة حتى الدورة الثالثة والخمسين للجنة وضع المرأة.

٤ – وصرحت مصر بأن لجنة وضع المرأة ينبغي أن تركز على تحسين أساليب عمل الفريق العامل المعني بالرسائل في إطار ولايته القائمة بدلا من استكشاف آليات جديدة. فمنذ تقرير الأمين العام لسنة ٢٠٠٤، لم تطرأ أي تطورات تبرر تحويل الفريق العامل إلى آلية جديدة للشكاوى. ومن شأن هذا التغيير أن تنشأ عنه حالة تكرار وتجزؤ وعدم اتساق غير مرغوب فيها، اعتبارا لوجود آليات أخرى تتولى معالجة الشكاوى المقدمة من النساء، بما فيها آلية اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٥ – ورأت مصر أنه ينبغي مواصلة دراسة أنماط انتهاكات حقوق المرأة في المناطق المختلفة دون التفرد بأي دولة معينة. واعترضت مصر على اتخاذ قرارات بشأن حالات معينة من حالات حقوق الإنسان لاعتقادها أن التعاون والحوار البناء يشكلان أساس تحسين وتعزيز وحماية حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة على الخصوص.

٦ – وأعربت مصر عن اعتقادها أنه ينبغي تطوير وتحسين أساليب عمل شعبة النهوض بالمرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة بغرض التوعية بأنشطتها بصفتها هيئة تتلقى الشكاوى المتعلقة بقضايا المرأة، بدلا من تلقي التظلمات المتعلقة بالنساء عن طريق آليات الأمم المتحدة الأخرى، مثل الإجراء ١٥٠٣ الخاص بمجلس حقوق الإنسان.

٧ - وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أن الفريق العامل لا يزال يواجه نفس الصعوبات في الاضطلاع بولايته منذ صدور تقرير الأمين العام لسنة ٢٠٠٤ بشأن الأعمال المقبلة للفريق العامل المعني بالرسائل المتعلقة بوضع المرأة. غير أن الاتحاد الأوروبي اعتبر أن الولاية المتمثلة في الوقوف على توجهات الظلم أو الممارسات التمييزية في حق المرأة في العالم وفي إصدار توصيات تظل ذات أهمية. لذا من المهم تمكين الفريق العامل من الاضطلاع بولايته بكفاءة. ورأى الاتحاد الأوروبي أن أوجه تحسين الآلية ينبغي أن تنصب على الجوانب التالية: (أ) من المناسب أن تقوم الأمانة التي تتولى إجراء الشكاوى الخاص بمجلس حقوق الإنسان بإحالة الشكاوى المتعلقة بوضع المرأة الموجهة إلى مجلس حقوق الإنسان إلى لجنة وضع المرأة، وفقا للممارسة الثابتة المتبعة فيما بين إجراء ١٥٠٣ وإجراء الرسائل الخاص بلجنة وضع المرأة؛ (ب) ينبغي للأمانة أن تتخذ تدابير من أجل تيسير جمع الشكاوى، بالتعريف مثلا بالآلية بشكل أفضل لدى الأشخاص المعنيين بها، بل وحتى ربط الاتصالات بمصادر أخرى مثل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أو الإجراءات الخاصة، مع مراعاة ولايات كل من هذه الآليات المختلفة؛ (ج) ينبغي تمديد فترة عمل أعضاء الفريق العامل المعني بالرسائل لسنتين حتى يتسنى لهم تعزيز خبرتهم، كما اقترح الأمين العام ذلك في تقريره (E/CN.6/2004/11)؛ وعلى نفس المنوال، ينبغي تشجيع نقل المعلومات إلى أعضاء الفريق العامل المتعاقبين؛ (د) ينبغي على الخصوص أن يلقى أعضاء الفريق العامل التشجيع من أجل الاستعانة أكثر بصلاحيتهم المتمثلة في إصدار توصيات، وينبغي أن تعمل لجنة وضع المرأة جاهدة كل سنة من أجل متابعة تقرير الفريق العامل المعني بالرسائل بشكل أو بآخر. ورأى الاتحاد الأوروبي أن من المهم تعزيز الصلات بين عمل الفريق العامل المعني بالرسائل وعمل لجنة وضع المرأة.

٨ - واعتبر الاتحاد الروسي أن إجراء الرسائل الخاص بلجنة وضع المرأة لا يتسم بفعالية كبيرة جدا. فهو لا يساعد اللجنة على الوقوف على التوجهات والممارسات المتعلقة بانتهاك الحقوق الأساسية للمرأة، وأخفق بالتالي في مساعدة اللجنة في وضع سياسات ومبادئ توجيهية ترمي إلى تحسين وضع المرأة.

٩ - وأضاف الاتحاد الروسي أن الممارسة الحالية المتمثلة في تبادل المعلومات والاتصالات فيما بين لجنة وضع المرأة ولجنة حقوق الإنسان (مجلس حقوق الإنسان حاليا) لا تستند إلى أي أساس قانوني وتؤدي إلى تكرار غير معقول في عمل هيئات مختلفة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. إذ ينبغي ألا يتم النظر في أي رسالة سوى مرة واحدة في إطار أنسب الإجراءات. واعتبر الاتحاد الروسي أنه من غير المقبول أن يطلب إلى دولة من الدول الأعضاء الرد مرتين على نفس الشكوى. وفضلا عن ذلك، فقد أقرت ٩٠ دولة من الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة البالغ عددها ١٨٥ دولة بسلطة اللجنة المعنية

بالقضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالنظر في الرسائل والاضطلاع بأنشطة المتابعة. ونتيجة لذلك، أدى عمل الفريق العامل المعني بالرسائل المتعلقة بوضع المرأة فعلا إلى تكرار إضافي في الوظائف فيما يتصل بالمنظور الجنساني.

١٠ - وذهب الاتحاد الروسي إلى أنه يجب النظر إلى الأعمال المقبلة للفريق العامل المعني بالرسائل في سياق النظر الجاري في توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الجنساني، فالأمر يتعلق بمناقشة أبعد ما تكون من نقطة النهاية. ونظرا إلى أن السبيل إلى تغيير المنظور الجنساني أمر غير واضح، فيبدو من المعقول إرجاء اتخاذ قرار بشأن الأعمال المقبلة للفريق العامل المعني بالرسائل إلى حين بلوغ المرحلة النهائية من الإصلاح.

١١ - وأفادت سويسرا أنها انضمت إلى الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢ و لم تسنح الفرصة لها بعد لتنضم للجنة وضع المرأة، مما يجعل من الصعب إبداء تعليقات مفصلة عن الأعمال السابقة أو المقبلة للفريق العامل المعني بالرسائل المتعلقة بوضع المرأة، ولا سيما أن إجراء الرسائل له طابع سري. غير أن سويسرا، باعتبارها مراقبا نشطا للجنة، تعتزم تقديم الدعم الكامل لهذا الإجراء الهام الذي لا ينبغي فقط الإبقاء عليه بل أيضا جعله أكثر كفاءة. وبالفعل، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليست جميعها أطرافا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بل إن عدد الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري وإجراء الرسائل الخاص به هو أقل من ذلك.

١٢ - ورأت سويسرا أن الولاية المسندة إلى اللجنة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي واضحة: فجميع الرسائل التي ''تكشف عن نمط ثابت مما يرتكب ضد المرأة من ظلم وممارسات تمييزية مؤيدة بأدلة موثوق بها'' تدخل في نطاق إجراء الرسائل السري الخاص بلجنة وضع المرأة، وينبغي بالتالي أن ينظر فيها الفريق العامل. وبالنظر إلى أن عدد الرسائل المعروضة على الفريق العامل محدود مقارنة بإجراءات الرسائل الأخرى الخاصة بالأمم المتحدة، مثل إجراء الشكاوى السري الخاص بمجلس حقوق الإنسان، ينبغي التعريف بالإجراء على نطاق واسع، وينبغي زيادة عدد الرسائل الواردة بتوسيع نطاق المصادر الممكنة للرسائل، وتفادي التكرار في نفس الوقت.

١٣ - وأشارت سويسرا أنه ينبغي للجنة وضع المرأة أن تستعين بإجراء الشكاوى السري الخاص بمجلس حقوق الإنسان (نقح إجراء ١٥٠٣ على إثر إنشاء مجلس حقوق الإنسان) كمصدر تسترشد به. ويتمثل تطور إيجابي طرأ على هذا الإجراء يمكن أن تسترشد به اللجنة

في إبلاغ أصحاب الرسائل بالقرارات المتخذة خلال جميع مراحل الإجراء، أي من قبل الفريق العامل واللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٤ - وختاما، أعربت سويسرا عن أملها في أن تنظر لجنة وضع المرأة في السنة المقبلة خلال دورتها الثالثة والخمسين في إجراء الشكاوى السري الخاص بها على أساس مقترحات الأمين العام الواردة في تقريره لعام ٢٠٠٤ وفي ضوء الملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء.

١٥ - وأشارت تايلند إلى وجود عدد من الأفرقة العاملة المسندة لها ولاية النظر في الرسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل الفريق العامل المعني بالرسائل التابع لمجلس حقوق الإنسان واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وبناء على ذلك، ونظرا إلى أن الأمم المتحدة توجد في طور الإصلاح، ينبغي أن يتفادى الفريق العامل المعني بالرسائل المتعلقة بوضع المرأة تكرار العمل الذي تضطلع به هيئات أخرى. واعتبرت تايلند أن تعريف وتحديد واجبات الهيئات الثلاث المعنية بشكل واضح من شأنهما إتاحة تفادي التكرار في منظومة الأمم المتحدة وكذلك بالنسبة إلى الدول الأعضاء المعنية.

ثالثا - الآراء الخطية الواردة من الدول الأعضاء

١٦ - اقترح لبنان أن يُقدم تقرير عن المشاركة السياسية للمرأة. واقترح أيضا أن تضاف مشكلة الزواج المبكر إلى بند جدول الأعمال المتعلق بالزواج القسري وأن توافى حكومة لبنان بجميع التقارير.

١٧ - وتطرقت مدغشقر إلى الخطوات التي اتخذتها في سبيل المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة في ميادين مختلفة في سياق التزاماتها الدولية والإقليمية، بما فيها صنع القرار والصحة الإنجابية والتعليم والاقتصاد.